مكانة الرئيس في مؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية

الدكتور

سلام علي محمد

مجلس النواب العراقي

مكانة الرئيس في مؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية

د . سلام علي محمد
مدير عام دائرة العلاقات العامة والمراسم النيابية / مجلس النواب العراقي .

المستخلص

السياسة الخارجية هي واحدة من المواقع الاساسية للعمل السياسي الخارجي المتاح للدول كفاعل عقلاني وموحد ، تحكمها المصلحة الوطنية، وتهدف الى تحقيق نتائج تتوافق بدقة مع ترتيب التفضيلات الأولية للدول، لاغتنام الفرص ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة في عالم بات أكثر ترابطاً ، وينظم دستور الولايات المتحدة سلوك السياسة الخارجية الأمريكية باسطة نظام من الضوابط والتوازنات، فيمنح الدستور الامريكي الصلاحيات للرئيس وللكونغرس في رسم تلك السياسة، والرئيس هو صاحب القرار الأول في السياسة الخارجية والقضايا العسكرية، كما ان للكونغرس دور في التأثير لحاجة رئيس الولايات المتحدة الى الدعم الحزبي والدعم المالي لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الامريكية، فضلاً عن دور الكونغرس التشريعي والرقابي، كما ان هناك جهات فاعلة اخرى مؤثرة في السياسية الخارجية .

الكلمات المفتاحية

صناعة السياسة، السياسة الخارجية، الوكالات التنفيذية، مؤسسات الفكر، جماعات الضغط السياسية

Abstract

The US Foreign policy is governed by the national interest, and aimed at achieving the primary preferences of USA, to deal with the opportunities challenges of globalization. The US Constitution is a system of regulations and balances. The US Constitution grants the president and Congress the powers to formulate that policy, and the president is the first decision-maker. The president need the congress for partisan support and financial support to achieve the US goals.

Key Words

Policy making, foreign policy, executive agencies, think institution, political pressure groups .

المقدمة

يقع الرئيس الامريكي في قمة هرم اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، وهو يشكل الجزء الظاهر من إدارة ضخمة يقودها، ويعد المسئول الفعلي للسلطة التنفيذية ادارة وتنفيذ، وبحكم رئاسته للدولة والحكومة فهو المسئول عن وضع البرامج والسياسات وتنفيذها بمعاونة جهاز تنفيذي كبير.

كما ان طبيعة النظام الرئاسي الامريكي لا يفرض وجود مجلس للوزراء أو لمبدئ التضامن الوزاري عن القرارات والسياسات العامة، ولا يتحمل الرئيس المسئولية الا اما الشعب الذي ينتخبه.

الاهمية

إن أهمية دراسة مؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية ومكانة الرئيس فيها، هو لمعرفة كيف تصنع السياسات الخارجية الامريكية والكيفية التي تدار بها تلك السياسات التي مكنت الولايات المتحدة الامريكية لتكون قوة عظمى في النظام الدولي.

كما انها لمعرفة والاطلاع على مؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية، ومن يقوم بها، ومعرفة الأفراد والجماعات والمؤسسات المشاركين في صنع تلك السياسات ومدى تأثيرهم على مسار صنع السياسة الخارجية الامريكية.

الاشكالية

تنطلق الدراسة للبحث في البحث في الاشكالية الاتية: هل اكتسب رؤساء الولايات المتحدة الامريكية سلطات على حساب الكونجرس في السنوات الأخيرة كجزء من نمط تميل فيه السلطة التنفيذية في أوقات الحرب أو الطوارئ الوطنية إلى التفوق على الهيئة التشريعية.

الفرضية

تحاول الدراسة اثبات الفرضية الاتية: يعد الرئيس الامريكي هو الأكثر هيمنة في صنع القرار في السياسة الخارجية، ومع ذلك فهو بحاجة الى الدعم من الكونغرس لضمان نجاح السياسة الخارجية التي يتبناها الرئيس.

المطلب الأول

المؤسسات الرسمية المعنية بصناعة السياسة الخارجية الامريكية

ان مصطلح السياسة الخارجية يشير إلى الشؤون الخارجية، لا سيما القرارات والإجراءات التي تتخذها الدول في تعاملاتها مع الدول الأخرى أو الجهات الفاعلة الخارجية[١]، لذلك يقسم دستور الولايات المتحدة السلطات الرسمية المعنية بصناعة السياسة الخارجية الى سلطتين: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ويمكن دراستها وفق الاتي:

اولا: السلطة التنفيذية المتمثلة بالرئيس الامريكي

يشغل الرئيس الامريكي منصبه مدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويمثل قمة هرم اتخاذ قرارات السياسية الخارجية[٢]، فهو المسؤول الفعلي للسلطة التنفيذية ادارة وتنفيذا، والمسؤول عن وضع البرامج والسياسات وتنفيذها بمعاونة جهاز تنفيذي كبير.

ويلاحظ أنَ صلاحيات الرئيس الامريكي في الشؤون الخارجية، فضلاً عن الصلاحيات الاخرى متجذرة في الفقرتين (الثانية والثالثة) من المادة (الثانية) من الدستور الامريكي[٣]، فالرئيس يتحمل المسؤولية الاولى في رسم السياسة الخارجية فهو المسؤول التنفيذي المنتخب في الدولة والمسؤول امام الامة الامريكية باسرها، في اتباع سياسة خارجية تحقق المصالح الوطنية[٤]، كما يمكن للرئيس أنْ يحدث تغيير كبير في السياسة الخارجية، بسبب أنَ سلطته في السياسة الخارجية واسعة[٥] وهي أكبر مما عليها في السياسية الداخلية، فضلاً عن حرية عمله في السياسة الخارجية تكون بعيداً عن ضغط الراي العام الامريكي بسبب مزاج الجمهور الامريكي الذي يولي اهتمام أكبر للسياسة الداخلية[٦].

ويتمتع الرئيس بسلطات سياسية وقانونية في مجال السياسة الخارجية استنادا على مواد الدستور والتي يمكن ان نوضحها بالشكل الاتي:

١. **الصلاحيات الدبلوماسية:** الرئيس الامريكي المسؤول الاول عن تمثيل الولايات المتحدة، ويمتلك صلاحية التفاوض الدولي شخصيا أو من قبل الاجهزة المختصة المخولة من قبله، من أجل ابرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وبمشاورة مجلس الشيوخ، وهو المسؤول عن تعيين السفراء والجهاز الدبلوماسي،

والاعتراف الرسمي بالدول، وتعمل وزارة الخارجية بصفتها الاداة التنفيذية للرئيس في إجراء العمل الدبلوماسي لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الامريكية، ويعد وزير الخارجية مستشار الرئيس لشؤون السياسة الخارجية[٧].

٢. **الصلاحيات العسكرية:** بحسب الدستور الامريكي، الرئيس هو القائد الاعلى للجيش والاسطول البحري للولايات المتحدة، وهو الذي يقود القوات الشعبية في مختلف الولايات عندما يتم استدعاؤها لأداء الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة[٨]، ويخول الدستور الامريكي الكونغرس سلطة اعلان الحالة القانونية للحرب وبموافقة الرئيس[٩]، إلا أنَّ الرئيس وبصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة غالبا ما يبدأ من الناحية العملية أو يبادر بإعلان حالة الحرب أو يتخذ الاجراءات المؤدية الى الحرب[١٠].

٣. **الصلاحيات السياسية والتنظيمية:** بالإضافة إلى السلطات الدستورية، يتمتع الرئيس عملياً بسلطات أخرى غير منصوص عليها صراحة في الدستور، فيجوز للرئيس أن يصدر أوامر تنفيذية وهي توجيهات لها قوة القانون، وتُستخدم الأوامر التنفيذية بشكل شائع لأغراض مثل: إنشاء برامج أو مكاتب أو لجان جديدة للترويج أو تنفيذ الأجندة السياسية الخارجية للرئيس[١١]، وبالإضافة الى ممارسة الرئيس حق النقض على القوانين التي يشرعها الكونغرس التي لا تنسجم مع توجهاته الخارجية، يجوز له اقتراح التشريعات، كما يتولى الرئيس مسؤولية إعداد ميزانية السلطة التنفيذية وبالتعاون مع الكونغرس، وتحديد بعض الجوانب الاساسية للسياسة الخارجية المالية، مثل إدارة الدين الوطني وتحسين وضع التجارة الدولية للبلاد[١٢].

٤. **الاجهزة التنفيذية التابعة للرئيس:** ويمكن تقسيمها الى:

أ. الوزارات والوكالات التنفيذية: يشرف الرئيس على خمسة عشر وزارة مع عدد من الوكالات المختلفة[١٣] التي تشكل مجتمعة الحكومة الامريكية[١٤].

ب. البيت الأبيض: يتكون من (١٨) مركزاً، منها مستشار البيت الأبيض، ونائب الرئيس، والسيدة الأولى، ومدير الشؤون الحكومية الدولية، والمجلس الاقتصادي الوطني. بالإضافة الى مكاتب اسناد اخرى[١٥].

ج. مجلس الأمن القومي: هو أعلى هيأة لصنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، ويترأس المجلس الرئيس الامريكي، ويضم كلا من: نائب الرئيس، وزير الخارجية، وزير الخزانة، وزير الدفاع، ومساعد

الرئيس لشؤون الأمن القومي، رئيس هيئة الأركان المشتركة، ومدير المخابرات المركزية، ويعد المجلس الذراع المهم للرئيس الامريكي بشأن قضايا الأمن القومي والسياسات الخارجية[١٦] .

د. الوكالات الامنية: تضم أكثر من (٧٥) وكالة ومؤسسة ومكتب تابع للحكومة الفدرالية وأبرزها: وكالة المخابرات المركزية التي تتكون من (١٣) وكالة وهيئة حكومية تعمل في مجال انشطة المخابرات المتنوعة، ويرأس تلك المجموعة رئيس وكالة المخابرات المركزية ويعاونه هيئة ادارة مجتمع المخابرات ومجلس المخابرات القومي. ومهام تلك الوكالات هي جمع المعلومات الاستخبارية عن سياسات الدول الداخلية والخارجية وتحليلها وتقديمها الى الرئيس، فضلا عن القيام بالأعمال الحربية ذات الصلة بتنفيذ السياسة الخارجية بما يتعلق بمكافحة الارهاب وتنفيذ المهمات الامنية العسكرية[١٧] .

هـ. هيأة مستشاري الرئيس: يعينهم الرئيس الامريكي من اجل تأدية الواجبات الرسمية التي يحددها الرئيس الامريكي والمتمثلة: بتقديم الاستشارات والتوصيات لتسهيل اتخاذ القرارات المناسبة وتقديم مبادرات حكومية معينة أو برامج اتحادية[١٨]، وتضم هيأة المستشارين مستشار الأمن القومي المعني بتحليل القضايا الأمنية وتقييم الاتجاهات المتوقعة وصنع ودعم المبادرات السياسية للرئيس في مجال الأمن القومي والسياسة الخارجية وتقديم المقترحات بما يخص الهيكل التنظيمي للأمن القومي الامريكي[١٩] .

ثانيا: السلطة التشريعية المتمثلة بالكونغرس

يؤدي الكونجرس دوراً في السياسة الخارجية الأمريكية بواسطة الوظائف الدستورية التي يتمتع بها، اذ يملك سلطة الموافقة على جميع المعاهدات التي تفاوض عليها الرئيس، والمصادقة على السفراء الذين يعينهم الرئيس، وللكونغرس دور في الموافقة على أو رفض مشاركة الولايات المتحدة في النزاعات العسكرية الخارجية وسلطة إعلان الحرب، الا ان لتردد الكونغرس من جهة والحزم الرئاسي من جهة اخرى ادى الى تكرار استخدام القوة العسكرية من قبل الرئيس دون إذن صريح من الكونغرس[٢٠]، ويعمل الكونجرس كمراقب على أي إساءة استخدام محتملة للسلطة من قبل الرئيس[٢١]، كما يمكن لجلسات الاستماع التي يعقدها الكونجرس أن تودي الى بيان نقاط الضعف في السياسة الخارجية للرئيس، فضلاً عن التأثير على الراي العام الامريكي[٢٢]، كما

ويحتفظ الكونجرس بالسيطرة على تمويل السياسة الخارجية بواسطة استخدام سلطاته على الميزانية الفيدرالية التي يطلق عليها (سلطات المحفظة)[٢٣]، ويمكنه ايضا مراقبة موازنة المبادرات الرئاسية[٢٤]، كما يمكن ان يقدم أعضاء الكونغرس مشروع قانون لقطع الأموال عن نشاط في السياسة الخارجية، أو يشرع قانونا يقيد التجارة أو العلاقات الاقتصادية تجاه دولة ما[٢٥]، لذلك تؤدي تلك السلطات المتداخلة للكونغرس الى ضرورة احترام الرئيس الامريكي وجهات نظر الكونغرس حول السياسة الخارجية، ويصبح الامر معقداً عندما تكون اغلبية الكونغرس أو احدى غرفه (مجلس الشيوخ، مجلس النواب) من الحزب الذي لا يمثله الرئيس[٢٦].

كما أنَّ القرارات التي تتعلق بالأمن القومي الامريكي يتفوق الرئيس على الكونغرس ويكون تدخل أو تأثير الكونغرس في تلك الحالة اقل حدة وقوة، فلا يجازف الكونغرس باتخاذ مواقف معارضة لسياسات الرئيس في الامور التي تخص الامن القومي الامريكي، فالرئيس الامريكي في تلك الحالة يستطيع تعبئة الراي العام لمصلحة توجهاته الخارجية التي تصب في خدمة الامن القومي لولايات المتحدة[٢٧].

المطلب الثاني

المؤسسات غير الرسمية المعنية بصناعة السياسة الخارجية الامريكية

التي يقصد بها المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي من شانها التأثير في المؤسسات الرسمية المعنية مباشرة في صياغة السياسة الخارجية . ويمكن اجمال اهمها بالشكل الاتي:

اولا: مؤسسات الفكر والراي العام:

مؤسسات الفكر هي ظاهرة أمريكية مميزة، التي تؤثر على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية بواسطة توليد أفكار وخيارات متنوعة لاتخاذ القرارات في السياسية الخارجية واثراء للمناقشات والآراء الرصينة، وتوفير مجموعة من الخبراء للتوظيف في الاجهزة الحكومية المختلفة، وخلق راي عام تثقيفي للجمهور الامريكي [٢٨] .

وبحسب ريتشارد هاس مدير السياسة والتخطيط بوزارة الخارجية الأمريكية تقدم مؤسسات الفكر والرأي العام وظائف متعددة منها : توليد تفكير ورؤى جديدة، وترتيب الأولويات، وتعبئة التحالفات السياسية، وتشكيل المؤسسات الدائمة، وتثقيف الجمهور الامريكي، وتوفر مراكز الفكر مجموعة من الخبراء للخدمة في الحكومة الامريكية . والاعلان عن مبادرات جديدة وإطلاق البالونات التجريبية من أجل معرفة ردود فعل الجماهير وصناع القرار السياسي الخارجي [٢٩] .

ثانيا: جماعات الضغط السياسية

تعمل جماعات الضغط [٣٠] في صناعة السياسة الخارجية بواسطة ممارسة التأثير والضغط على صناع القرار بمختلف الوسائل المتاحة من أجل مراعاة مصالح اعضائها ، وهي على عكس الاحزاب السياسية لا تعمل من اجل الوصول الى السلطة لتحقيق اهدافها ، وانما بالتأثير في صناع القرار لاتخاذ قرارات بما يخدم اهداف تلك الجماعات .

ولا يقتصر دور جماعات الضغط السياسية في التأثير على القرارات الداخلية للدولة، بل يمتد الى التأثير في السياسية الخارجية، وعلى سبيل المثال (اللوبي الصهيوني) [٣١] الذي يبدو جليا مدى تأثيره في القضية الفلسطينية، وقرار غزو العراق [٣٢] .

ويلجأ اعضاء جماعات الضغط السياسي الى استخدام عدة أساليب للتأثير على السياسة الخارجية الامريكية من اجل تحقيق اهدافهم، فعلى سبيل المثال بناء العلاقات مع اصحاب القرار في السياسية الخارجية، وممارسة الضغط على البيت الابيض والكونغرس لتحقيق اهدافهم، وتوظيف مؤسسات الاعلام للتأثير على الراي العام باتجاه الدفاع عن قضاياهم(٣٣).

ثالثا: وسائل الاعلام والرأي العام

تعد وسائل الاعلام مصدراً مؤثراً في المجتمع الامريكي، وتؤدي دوراً مهماً في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بواسطة مساهمتها كمراقب ومحفز لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية فضلاً عن أنها مصدراً مهماً للمعلومات، وغالباً ما يتأثر صانعو السياسة بالرأي العام، كما يتأثر الرأي العام اساساً بالمعلومات المستسقاة من وسائل الإعلام الإخبارية.

وتتمتع الصحافة في امريكا بحماية القانون للوصول الى المعلومات الحكومية وغيرها، وتشكل وسائل الإعلام الأمريكية دوراً كبيراً في تكوين الرأي العام، وأيضاً دوراً حيوياً في التأثير على سياسات وقرارات الولايات المتحدة، والمساعدة في حل مسائل السياسة الخارجية(٣٤)، ويتضح دور وسائل الاعلام على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية بواسطة تأثيرها على الراي العام الذي يؤثر بدوره على صانع القرار بمحاولة تقديم صورة امريكا كدولة متعاونة سلمية والترويج للنموذج الامريكي للحياة والقيم(٣٥).

رابعا: مجموعات المصالح المالية والصناعية والنفطية (المجمع الصناعي والعسكري)

يشير مصطلح المجمع الصناعي العسكري (MIC) إلى نظام سياسي واقتصادي امريكي مختص في صناعات الحربية، وهي تتألف من كيانات متنافسة أو متعاونة ترتبط مصالحهم الاقتصادية بالإنفاق المالي في ميزانية الدفاع الامريكية، وتعمل هذه الكيانات على تطوير التقنيات في المجال الحربي، كما تقوم بنشر الخوف تجاه مخاطر تواجه الشعب الامريكي والتي لا يمكن مواجهتها إلا بواسطة الحفاظ على أعلى مستوى ممكن من التأهب العسكري(٣٦).

لذلك يفرض هذا المجمع على السياسة الخارجية الامريكية سياسة التصعيد والتوترات الامنية لضمان اقصى الارباح والوصول الى أهداف تخدم مصالحهم بسبب أنَّ الصناعات العسكرية تعيش وتزدهر في ظل بيئة غير مستقرة، واحيانا تؤدي تلك الصناعات دورا في خلق هذه البيئة غير المستقرة(٣٧).

وتشمل تحالفات المجمع الصناعي والعسكري: مالكي الصناعات ذات الانتاج الحربي، والمؤسسة العسكرية وصناعة الأسلحة، والأجهزة السياسية والحكومية الامريكية المتمثلة بالمسؤولين الحكوميين الذين لهم سلطة أو مصالح في مجال الانفاق العسكري الحربي، والنواب الممثلين لولايات امريكية تستفيد اقتصادياً من الانفاق الحربي (٣٨).

ويمكن أن تؤدي تحالفات المصالح تلك إلى اتخاذ قرارات في صالح أعضاء التحالف وليس بالضرورة في مصالح الأمن القومي الامريكي، ويعد الرئيس الامريكي السابق دوايت أيزنهاور هو أول من عبر عن خوفه من تأثير نفوذ المجمع الصناعي العسكري في السياسة الامريكية (٣٩).

الخاتمـــة

تأسيساً لما تقدم يمكننا القول: يتمتع رؤساء ولايات المتحدة الامريكية بسلطات ومسؤوليات أكبر في السياسة الخارجية والشؤون مقارنة بالشؤون الداخلية، اذ يقررون كيف ومتى يشنون الحرب، وعلى عكس الأنظمة الرئاسية الاخرى اذ تتمتع السلطة التنفيذية تقريبا بسلطة كبيرة ودون منازع في الشؤون الخارجية، الا ان النظام الدستوري الأمريكي يسمح للكونغرس بدور هام في السياسة الخارجية، وتتفاوت درجة مشاركة الكونجرس في السياسة الخارجية من وقت لآخر، اعتماداً على أهمية القضايا المطروحة وعلى مدى الخلاف على السياسة الخارجية وعلى مقدار الدعم الحزبي للرئيس من قبل اعضاء الكونغرس.

الهوامش والمراجع

1. Paul R. Viottiu, and Mark V.Kauppi, International Relations Theory, Fifth Edition, (United States: Pearson Education, 2012) p 449.

٢. هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨) ص٤.

٣. مواد الدستور المعنية بصلاحية الرئيس الامريكي: المادة الثانية: الفقرة الثانية: الرئيس هو القائد الاعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، وللقوات الشعبية في مختلف الولايات عندما يتم استدعاؤها لأداء الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة، وله أن يطلب رايا خطيا من المسؤول الاول في كل من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كل منهم، كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا في حالات تهم المسؤولين. وتكون له السلطة عقد المعاهدات شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له أن يرشح وبمشورة مجلس الشيوخ وموافقته سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا، وللرئيس سلطة ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تحدث أثناء عطلة مجلس الشيوخ، وذلك عن طريق منح تفويضات ينتهي أجلها بنهاية الدورة التالية للمجلس. الفقرة الثالثة: يزود الرئيس الكونغرس من وقت لآخر، بمعلومات عن حال الاتحاد، ويقدم له للدراسة، توصيات بتلك الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة. وله في ظروف استثنائية، أن يدعو كلا المجلسين، أو أي منهما، إلى الانعقاد. ينظر:

- US Department of State, United States of America's Constitution of 1789 with Amendments through 1992. p 3. https://www.constituteproject.org/constitution/United_States.

٤. قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بناء على المصلحة الوطنية، وأن الدول القومية وفق المنظور الواقعي هي الجهات الفاعلة الرئيسة في السياسة العالمية، وأن تلك الجهات الفاعلة تتصرف بطريقة تتيح لها متابعة قضاياها الرئيسة وتحقيق أهداف السياسة الخارجية وفق المصلحة الوطنية، أما المنهج المثالي الليبرالي فيرى فكرة أن الأمن القومي والمصالح الوطنية للدول تتحقق بشكل أفضل بواسطة العمل التعاوني مع البلدان الأخرى بدلاً من محاولة التنافس عليها أو الصرع. ينظر:

- Joyce P. Kaufman, A Concise History of U.S. Foreign Policy, Fourth Edition (Maryland: Rowman and Littlefield, 2017) p 10.

٥. إنَ مساحة المرونة والحرية في اتخاذ القرارات لدى صناع القرار التنفيذي في قضايا السياسة الخارجية يكون بشكل أكبر مما هو عليه في قضايا السياسة الداخلية، ويستجيبون بشكل أقل للمؤسسات السياسية والجمهور، ويعانون من

عواقب أقل نتيجة لقرارات غير ناجحة أو خاطئة بسبب ان أدوات السياسة الخارجية تتركز بشكل حصري في أيدي السلطة التنفيذية أكثر من تلك الموجودة في أي مجال في السياسة الداخلية، ينظر:

- Tomas Niklasson, Regime Stability and Foreign Policy change, (Sweden: Lund Political Studies, 2006) p 33

٦. على سبيل المثال، نتائج مبادرات السياسة الداخلية للرئيس الامريكي جورج دبليو بوش والمتمثلة بفشله في إصلاح سياسات الضمان الاجتماعي، ومحاولاته المستمرة لإنشاء إعفاء ضريبي، ومبادرات الرعاية الصحية، مقارنة مع تلك السياسات الخارجية التي اطلاقها منذ (١١ ايلول ٢٠٠١) بميزانية الحرب على الإرهاب، وانشاء وكالات جديدة مثل وزارة الأمن الداخلي، وقرارات التدخل عسكرياً في أفغانستان واحتلال العراق، والانسحاب من جانب واحد من معاهدة الصواريخ الباليستية وغيرها، لذلك نجد أن رؤساء الولايات المتحدة يمارسون تأثيراً أكبر بكثير في السياسة الخارجية مقارنة بالسياسة الداخلية. ينظر:

- Brandice Canes, and others, Toward a Broader Understanding of Presidential Power, the Journal of Politics, Vol: 70, No: 1, January 2008. p1 . https://www.journals.uchicago.edu/doi/pdf/10.1017/.

7. Micaela Del Monte and Elena Lazarou, How Congress and President shape US foreign policy, European Parliamentary.
8. United States of America's Constitution of 1789 with Amendments

٩. بالرغم من أنَّ الكونغرس يتمتع بسلطة اعلان الحرب فانه من الناحية العملية لم يعلن الحرب الا في خمس مناسبات، بينما نفذت القوات الامريكية عشرات العمليات العسكرية بأوامر من الرئيس الامريكي دون موافقة رسمية من قبل الكونغرس، وهو ما دفع الكونغرس لإصدار قرار سلطات الحرب سنة (١٩٧٤) الا ان ذلك القرار بدلا من ان يقيد الرئيس منحه صكا للتدخل العسكري في اي مكان لمدة ستين يوماً بعيداً عن سلطة الكونغرس، ويكون اجباره على تغيير وجهته وسحب القوات العسكرية بعدها امرا متأخرا، ويدور محتوى قرار سلطات الحرب على الرئيس ان ينهي استخدام القوات المسلحة اثناء (٦٠) يوما اذا لم يعلن الكونجرس حالة الحرب اثناء تلك المدة، أو لم يوافق على تمديد مدة استخدام القوات المسلحة في الخارج لمدة (٣٠) يوما، ويمكن للكونغرس في اي وقت اصدار قرار بمجلسه يأمر الرئيس بسحب القوات الامريكية من احدى مناطق النزاع. ينظر:

– عصام عبد الشافي، السياسة الامريكية والثورة المصرية (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٤). ص ٤٧.

١٠. توماس كرونن، الرئيس والكونجرس والسياسة الخارجية، من كتاب السياسة الخارجية الامريكية ومصادرها الداخلية (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٤) ص ٢٥٨.

11. Paul A. Arnold, About America: How the United States Is Governed (Virginia: Braddock Communications, 2004) p 14.
12. Congressional Research Service reports, The U.S. Presidency: Office and Powers,7. January.1997. p 3 .https://www.everycrsreport.com/reports/97-73.htm .accessed.

١٣. الوزارات الامريكية هي: وزارة الزراعة(USDA)،وزارة التجارة (DOC) ،وزارة الدفاع (DOD)، وزارة التربية والتعليم(ED)، وزارة الطاقة(DOE)، وزارة الصحة والخدمات الإنسانية (HHS)، وزارة الأمن الداخلي(DHS)، وزارة الإسكان والتنمية الحضرية (HUD)، وزارة الداخلية (DOI)، وزارة العدل(DOJ)، وزارة العمل(DOL)، وزارة الخارجية (DOS)، وزارة النقل(DOT)، وزارة الخزانة، وزارة شؤون المحاربين القدامى(VA) . اما الوكالات التنفيذية فهي: الخدمة البريدية الأمريكية، ووكالة حماية البيئة والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) . إلى جانب وكالات تنظيمية منها: لجنة الأوراق المالية والبورصات، لجنة التجارة الفيدرالية اللجنة التنظيمية النووية، إدارة الغذاء والدواء، لجنة الاتصالات الفيدرالية، وكالة حماية البيئة، لجنة تكافؤ فرص العمل، إدارة السلامة والصحة المهنية . ينظر:

- Paul A. Arnold, About America: How the United States Is Governed. op. cit. pp 13- 14

14. Jennifer L. Selin, and David E. Lewis, Administrative Conference of the United States, Second Edition (Washington: Administrative Conference, 2018) p 19.

١٥. على سبيل المثال: السكرتير الصحفي، وكاتب الخطب، ومكاتب السكرتارية، ومكاتب شؤون الرئيس السياسية والتشريعية وموظفيه . ويضم البيت الأبيض ما يقارب (٤٠٠–٥٠٠) شخص يقدمون الدعم السياسي والإداري واللوجستي للرئيس . والمسؤولية القانونية الوحيدة لموظفي البيت الأبيض هي خدمة الرئيس الامريكي . ينظر:

- Elizabeth D. Brown, and John D. Graham, Leading the Executive Branch Strategies and Options for Achieving Success (California: Rand Corporation, 2007) p2.

16. The White House, National Security Council, Official website online. https://www.whitehouse.gov/nsc/. accessed: 12. 3. 2021.

١٧. تتكون مجموعة وكالة المخابرات المركزية من: وكالة مخابرات الدفاع، وكالة الامن القومي، ووكالة التصوير والخرائط القومية، ومكتب الاستطلاع القومي، ومخابرات القوات الجوية، ومخابرات الجيش، ومكتب مخابرات البحرية، ومخابرات المارينز، ومخابرات وزارة الخارجية، ومخابرات وزارة الطاقة ومخابرات وزارة الخزانة ومكتب التحقيق الفدرالي ووكالة حماية البيئة ووكالة الاعلام ولاتصالات ينظر:

– عصام عبد الشافي، السياسة الامريكية والثورة المصرية، مصدر سبق ذكره. ص ٥٣ .

18. Cynthia Brown, Advising the President: Rules Governing Access and Accountability of Presidential Advisors, Congressional Research Service, 6. August. 2018. pp 1- 2. Https://fas.org/sgp/crs/misc/LSB10183.pdf. accessed 9. 5. 2020.
19. Laura Bolton, National Security Office responsibilities and functions, Institute of Development Studies, 27. 02. 2017. pp 2 – 3. https://gsdrc.org/wp-content/uploads/2017/08/043-National-Security-Advisor-Office.pdf. Accessed: 22. 6. 2021.
20. Joseph R. Biden, the Making of U.S. Foreign Policy, U.S.Foreign Policy Agenda Journal, Volume: 5, Number: 1, March 2000.P16. https://www.americancorner.org.tw/zh/ejournal-pdf/201101-the-.
21. Anastasia Cucino, An Invitation to Struggle: Congress' Leading Role in US Foreign Policy, E-International Relations,24.Jun.2019.p3.https://www.e-ir.info/pdf/79146.accessed:7.5.2020.

٢٢. اوضح جو بايدن (رئيس الولايات المتحدة ٢٠٢١) اثناء فترة عضويته في مجلس الشيوخ الامريكي، بان أشهر جلسات الاستماع للسياسة الخارجية في الذاكرة الامريكية، كانت جلسات لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ حول فيتنام في عام (١٩٦٨)، وقد ترأسهم السيناتور (ويليام فولبرايت) من ولاية أركنساس وتم بثه على الصعيد الوطني، التي فضح فيها اما الشعب التناقضات والصعوبات التي تواجه جهود الولايات المتحدة في فيتنام، كان لجلسات فولبرايت الفضل في المساعدة في بناء الرأي العام ضد هذه الحرب، وبالمثل أظهرت جلسات استماع إيران كونترا في عام (١٩٨٧) للشعب الأمريكي التناقضات في سياسة إدارة الرئيس دونالد ريغان في بيع الأسلحة سرا إلى إيران. ينظر:
- Joseph R. Biden, Jr., The Making of U.S. Foreign Policy. op. cit. p 17.

23. Gordon H. Smith, Congress and Foreign policy,U.S.Foreign Policy Agenda Journal, Volume: 5, Number: 1, March 2000, p19. https://www.americancorner.org.tw/zh/ejournal-pdf/201101-the.
24. Baker Spring, Who Makes American Foreign Policy, (Washington: the Heritage Foundation, 2011) p 4.

٢٥. على سبيل المثال: فرض الكونغرس عقوبات على الهند وباكستان بسبب تجاربهما النووية، وعلى عدد اخر من البلدان بسبب مشاركتها في تهريب المخدرات، ومع ذلك فإن التشريع نفسه يمنح الرئيس في كثير من الأحيان سلطة رفع العقوبات إذا كان يعتقد أن ذلك يخدم المصلحة الوطنية. ينظر:
- Joseph R. Biden, Jr., The Making of U.S. Foreign Policy. op. cit. p 18.

26. Gordon H. Smith, Congress and Foreign policy. op. cit. p19.

٢٧. صباح عبد الرزاق كبة، الرئيس والكونجرس والقرار السياسي الخارجي الامريكي (بيروت، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٨) ص ١٤٢.

٢٨. إن أصول ثقافة مؤسسات الفكر والرأي العام في الولايات المتحدة مرتبطة بتقاليد الأعمال الخيرية، وميل الجمهور ومسؤوليهم المنتخبين للثقة في القطاع الخاص من اجل التفاعل مع الحكومة وتقديم المساعدة لها، وتعد الولايات المتحدة الامريكية مركزا اساسيا لظهور دورا مؤثر لمراكز الابحاث في السياسيات العامة على الصعيد الدولي. ينظر:

James G. Mcgann, and Elena Lazarou, Think Tanks and the Foreign Policy Challenges Facing the Emerging Powers, from a book: Think Tanks, Foreign Policy and the Emerging Powersm, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019) p 6.

٢٩. على سبيل المثال: اثناء الحرب العالمية الثانية أطلق مجلس العلاقات الخارجية مشروعاً للأسس المرغوبة للسلام بعد الحرب، وأصدر المشاركون (٦٨٢) مذكرة لوزارة الخارجية حول مواضيع تتراوح من احتلال ألمانيا إلى إنشاء الأمم المتحدة، وبعد عامين من انتهاء الحرب نشرت مجلة الشؤون الخارجية مقالاً عن مصادر السلوك السوفياتي، المقال الذي كتبه الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان، الذي ساعد في تأسيس الأساس الفكري لسياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة اثناء اربعة عقود. وفي عام (١٩٩٣) نشرت مجلة فورين أفيرز للعالم السياسي بجامعة هارفارد صموئيل هنتنغتون كتاب صدام الحضارات، وهو مساهمة بارزة في النقاش المحيط بالسياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ينظر:

Richard N. Haass, Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy-Maker's Persoective, U.S. Foreign Policy Agenda, Volume: 7, Number: 3, November. 2002. pp 6 – 8.

https://photos.state.gov/libraries/korea/49271/dwoa_120909/ijpe1102.pdf.accessed:2.5.2020.

٣٠. تُعرف جماعات الضغط بانها: "جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة تفرض على اعضاءها نمطا معينا من السلوك الجماعي، وتجمعهم يقوم على اساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم، علنية كانت ام سرية، ويسعون الى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم أو اهدافهم المشتركة". ينظر:

– صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٠) ص ص٥٠٣– ٥٠٤.

٣١. تحتل الجماعة اليهودية الامريكية قمة الهرم الاجتماعي الامريكي حيث يشكلون (٣٤) بالمائة من بين (٤٧٥) عائلة امريكية يسيطرون على كبريات شركات الصناعة والتجارة التي تجد طريقها الى مركز صنع القرار السياسي، كما يركز اللوبي الصهيوني على مراكز الفكر وتمويل البحوث والدراسات بهدف صياغة الراي والاقتراحات للدوائر والاشخاص المعنيين بصنع القرار السياسي، كما ان دورهم في الانتخابات ووزنهم السياسي الانتخابي يؤثر على

تقرير مصير الانتخابات في اهم الولايات الامريكية مثل كاليفورنيا ونيويورك، وفي وسائل الاعلام يمتلكون ما يقارب (٤٠) صحيفة تركز على مصالح اسرائيل . ينظر:

– عمر حمد امين، مؤسسات صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية، اربيل: مجلة قلاي زانست العلمية، العدد: ٢، المجلد: ١، كانون الاول ٢٠١٦ . ص ٤٩ .

٣٢ . محمد ابو ضيف، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الادارية والدولية (مصر: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨) ص٢٢٣ .

٣٣ . عمر حمد امين، مؤسسات صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره . ص ٤٨ .

٣٤ . ان معظم المعلقين ومقدمي البرامج هم موالون لإسرائيل، واهم المؤسسات الاعلامية هي ثلاث صحف يومية، وأربع شركات تلفزيونية، وثلاث مجلات اسبوعية، هي على التوالي: الصحف اليومية، نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، وول ستريت جورنال، والقنوات التلفزيونية: CNN، وABC، وNBC، اما المجلات الاسبوعية هي: Time، Newsweek، U.S. News and World Report نجد انها جميعا تخضع اما لملكية كاملة أو شبه كاملة لليهود . ينظر:

– جمال ابو الرب، صناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الامريكية دراسة نظرية ومفاهيمية، من كتاب الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اوباما وترامب (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ٢٠١٧) ص٨٤ .

٣٥ . نسيمة طويل، السياسة الخارجية الامريكية: دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية، من مؤلف الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اوباما وترامب (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ٢٠١٧) ص ٢٠ .

36. Edmund F. Byrne, Military Industrial Complex, Encyclopedia of Business and Professional Ethics, August. 2017. p1. https://philarchive.org/archive/BYRMC-2. Accessed: 24. 5. 2020.

٣٧ . يتضح اهم التأثيرات الجمع الصناعي والعسكري في تمرير بعض صفقات شراء الاسلحة أو الخدمات العسكرية أو في بنود ميزانية الدفاع الامريكية عبر الكونغرس الامريكي، وهذا ما دفع الرئيس الامريكي الاسبق كلينتون الى التصريح في عام (١٩٩٣) انه يجب الا نحد من ميزانية الدفاع، وكان لتأثير هذه الشركات دوره في اقرار بعض التشريعات الامريكية، بغية توليد بيئة امنية تدعم نشاطها، وأبرز تلك التشريعات هو اصدار قانون مكافحة الارهاب . ينظر:

– عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠) ص ١٤٩ – ١٥١ .

٣٨. شمال حسين مصطفى، القوة والسياسة الخارجية الامريكية ما بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠١١ (دهوك: مكتبة خاني، ٢٠١٧) ص ١٢٩.

٣٩. وذلك في خطابه الوداعي في عام (١٩٦١)، حيث أصدر أيزنهاور تحذيراً مشهوراً للشعب الأمريكي من نفوذ المجمع الصناعي العسكري في السياسة الامريكية قال فيه: "يجب علينا أن نحذر من اكتساب نفوذ لا مبرر له، سواء كان مطلوباً أو غير مطلوب من قبل المجمع الصناعي العسكري". ينظر:

- Justin Schlosbergm, The Media–Technology–Military Industrial Complex, open Democracy, 27. January. 2017. https://www.opendemocracy.net/en/media-technology-military-industrial-complex/. Accessed: 6. 5. 2020.